حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشرّ»

أجراه: عبد الحق لبيض، مراسل الآداب في المغرب

محمد تاج الدين الحسيني

يبدو أنّ مفهوم دول «محور الشرّ» الذي أطلقتْه الولاياتُ المتحدة الأميركيّة مؤخّرًا ليس جديدًا في السياسات الدوليّة، إلاّ أنّه يَحْمل دلالات جديدة كانت نتيجةَ تحوُّلات كبرى في نظام العلاقات الدوليّة منذ انهيار الاتّحاد السوفياتيّ ونهاية حرب الخليج الثانية إلى صدمة ١١ أيلول. فكيف يمكننا أن نؤطّر مفهوم الشرّ الدوليّ ضمن هذه المتغيّرات؟ وهل هناك إجماع دوليّ، وتكييف قانونيّ، حول تحديد مفهوم «الشرّ» في العلاقات الدوليّة؟

اختارت الولاياتُ المتحدةُ الأميركيّةُ، منذ انهيار الكتلة الشيوعيّة وتفكُّكِ الإمبراطوريّة السوفياتيّة، أن تحتلّ عرشَ الأحاديّة القطبيّة وتنطلقَ منه لإعادة صوغ مفهوم العلاقات الدوليّة، وإعادةِ تنظيم العالم وفقًا لمبادئ النظام العالميّ الجديد كما تبدّت في خطاب جورج بوش الأب عام ١٩٩١. فراحت تراقب كلَّ نقاط العصيان الموجودة والمحتملة في أيّ منطقة من العالم، والتي يُمْكنها أن تُشكّل تهديدًا أو معارَضَةً لسياسة أميركا الخارجيّة من جهة، ولحماية «أمنها القوميّ» من جهة ثانية. فوجدتْ أنّ نقاط العصيان الحقيقيّة تقوم في: العراق، وإيران، وكوريا الشماليّة. ولذلك وصفتْها بدول «محور الشرّ» وحجّتُها في ذلك امتلاكُ هذه الدول لأسلحة الدمار الشامل.

وهكذا نُدْرك أنّ هذا المفهوم مفهوم أميركيّ صِرْفٌ جاء نتيجةً لرغبة أميركيّة في إعادة ترتيب العلاقات الدوليّة، ولا يستند إلى أيّة مشروعيّة قانونيّة في إطار القانون الدوليّ المنظِّم للعلاقات الدوليّة. إلاّ أنّها ليست المرّة الأولى التي تُطْلِقُ فيها أميركا مثلَ هذا المصطلح في إطار تعاملها مع خصومها: فقد سَبَقَ للرئيس رايغن أن وصف الاتحادَ السوفياتيَّ في فترة الحرب الباردة بـ «إمبراطوريّة الشرّ»: وإبّان الحرب العالميّة الثانية أُطلِقَ على دول المحور (ألمانيا وإيطاليا واليابان) مصطلحَ «محور الشرّ.» وتوظِّف أميركا اليوم هذا المفهوم في مقابل «محور الخير» الذي تدّعي أنّها تقوده في حرب مقدّسة بعد أحداث ١١ أيلول. ويحاول الرئيس بوش الابن أن يصنِّف مجموعةً من الدول التي يكنّ لها العداء ضمن «محور الشرّ» ويهدّدها بتوجيه ضربات انتقاميّة ضدّها.

والملاحَظ أنّ مفهوم «محور الشرّ» قد خضع منذ الحرب العالميّة الثانية لتحوُّلات عميقة. فدول «محور الشرّ» التي كانت تواجه الحلفاءَ شكّلتْ عدوّاً استراتيجيّاً وسياسيّاً وإيديولوجيّاً، وخاضت حربًا معلنة ضدّهم. كما ارتبطتْ قضيةُ الشرّ، آنذاك، بالنزعة العدوانيّة والتوسُّعيّة للنظاميْن النازيّ والفاشيّ. وبطبيعة الحال، فعندما وُظِّف مصطلحُ «الشرّ» كان له ما يبرّره على مستوى الواقع. فهل يمكننا الحديثُ، اليومَ، عن وجود مثل هذه المسوِّغات الواقعيّة؟ الإجابة عن هذا السؤال نَعْثر عليها في تحليلات المهتمّين التي جاءت في عموميّتها مستفسِرةً ومستوضِحةً عن الأسباب الحقيقيّة وراء استصدار أميركا لمثل هذا التصنيف الاعتباطيّ وغير الدقيق، ولنستخلصَ أنّ هذا الاتّهام تقف وراءه أغراضٌ ذاتيةٌ لأميركا تستهدف تصفيةَ حسابات ضدّ أنظمة هذه الدول، خاصّةً وأنّ المجتمع الدوليّ ـ وعلى رأسه الحلفاء الأوروبيُّون لأميركا في الحلف الأطلسي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّة وبلدان الاتّحاد الأوروبيّ عامّةً ـ لا يستسيغون التصنيف الذي وضعه بوش، ولا يبدون أيَّ حماس حقيقيّ في السير في مغامرة جديدة ضدّ أيٍّ من الدول الثلاث: وهو ما يُفْقد الدعوةَ الأميركيّةَ أيَّ إجماع دوليّ. والتضامن الوحيد الذي يمكن أن تجده يأتي من بريطانيا أساسًا، إلى جانب بعض الدول الغربيّة، دون أن ينجح في تشكيل إجماع دوليّ مكثّف كما حصل إبّان حرب الخليج الثانية وفي الحرب ضدّ طالبان وتنظيم القاعدة في أفغانستان.

وما يؤكّد ما قلناه أنّ الجيران الإقليميّين للدول الثلاث، والذين يُحسبون أصدقاءَ أميركا وحلفاءها، لا يُبْدون أيَّ استعداد لمسايرة الموقف الأميركيّ. فعندما زار الرئيس الأميركيّ مؤخّرًا كوريا الجنوبيّة لاحظنا حجمَ المظاهرات وقوّةَ الاحتجاجات التي واجهتْ هذه الزيارةَ، منددّةً بقرار بوش بشأن كوريا الشماليّة. ذلك لأنّ

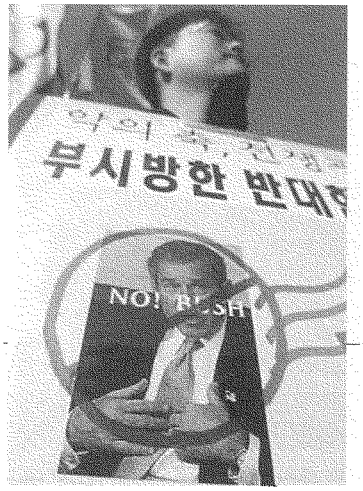

كوريا الجنوبيّة تتظاهر ضدّ قرار بوش اعتبار كوريا الشماليّة في «محور الشرّ»

أميركا بموقفها المعلن ضدّ كوريا الشماليّة تُوصِدُ طريقَ الحوار الذي بدأ بين الكوريتيْن، والذي يسعى إلى فتح سبل السلام والتعايش، وربّما توحيد البلدين والشعبيْن، بعد مدّة طويلة من الانفصال والعداء بين النظاميْن الحاكميْن في كلتا الدولتيْن. وكذلك الشأن بالنسبة إلى العراق الذي بدأ يعود إلى المنظومة الإقليميّة العربيّة تدريجيّاً، كما أنّ منطقة الشرق الأوسط بدأتْ تشهد تحوُّلات تاريخيّة في العلاقات العربيّة ـ العراقيّة، وتهدف الجامعةُ العربيّةُ إلى إعادة إدماج العراق في المجموعة العربيّة. وقد ذهب بعضُ المتفائلين إلى التأكيد أنّ كل النزاعات القائمة بين دول الخليج العربيّ والعراق قابلةٌ للتسوية في المستقبل القريب، إذا ما احترم العراقُ تعهّداته في إطار الجامعة العربيّة. ومثلُ هذا الوضع لا يَسْمح بتوجيه أيّ ضربة عسكريّة جديدة ضدّه. وإذا ما تمت هذه الضربة فستضطرّ دولُ الخليج مجدّدًا إلى الدخول في تحالفات مركزيّة مع أميركا أو إلى تقديم تسهيلات عسكريّة لها في المنطقة: وهو ما سيَبْعث التوتّر من جديد ويؤدّي، بالتالي، إلى الانفصام في العلاقات العراقيّة ـ العربيّة بما يهدّد أمن المنطقة لسنوات أخرى قادمة. أمّا بالنسبة لإيران فهي دولة تعيش نموذجًا جيّدًا للديموقراطيّة الحقيقيّة في منطقة الخليج العربيّ، وتراجعتْ نزعة التطرُّف التي عرفتها في عهد الخميني ورفسنجاني منذ وصول الرئيس محمد خاتمي إلى السلطة بدعم من الإصلاحيّين. وقد انعكس ذلك على سياستها الدوليّة تجاه جيرانها الإقليميّين وصارت أقرب إلى التهدئة والحوار والتعاون. ولا يمكننا تصوُّر أيّة دولة في هذا النظام الإقليميّ يمكنها أن تشجّع الموقف الأميركيّ الساعيَ إلى ضرب إيران، لأنّ من شأن ذلك أن يَنْعكس سلبًا على مستقبل السلام في المنطقة.

وعمومًا، نقول إنّ الولايات المتحدة قد أخطأتْ خطأً مزدوجًا عندما عمدتْ إلى ذلك التصنيف العشوائيّ والتلقائيّ. ولهذا، فإنّ عليها مراجعة مواقفها وسلوك سياسة اعتداليّة إنْ شاءت ألاّ تعصف بموقف التفوُّق الذي تتمتّع به في إطار الأحاديّة القطبيّة التي تميّز العلاقات الدوليّة المعاصرة. ولا شكّ أنّ الولايات المتحدة قد أدركتْ مؤخّرًا حجم خطإها، ولا أدلّ على ذلك من التصريحات التي صدرتْ عن مستشارة الأمن القوميّ السيدة رايس، وفيها أوضحتْ أنّ عمليّة التصنيف لا تَعْني استعمال القوّة ضدّ البلدان الثلاث، وإنّما هي بمثابة تحذير تنتظر من ورائه الإدارةُ الأميركيّةُ أن تَنْصاع تلك الدولُ لمواقف المجموعة الدوليّة وللقانون الدوليّ ـ وهو ما يؤشّر على درجات من التراجع في حدّة الخطاب الذي تحدّث به بوش أمام الكونغرس. ويمكننا بالتأكيد إحالةُ أسباب هذا التراجع إلى عدم تجاوب المجتمع الدوليّ مع الخطاب الأميركيّ.

إنّ أهمّ وسيلة لتحديد مفهوم «الشرّ» أو لإعادة تحديده هي تلك التي جاءت متضمّنة في ميثاق الأمم المتحدة، حين اعتبر أنّ الدول التي تمارس عملاً من أعمال العدوان هي التي تجب أن تخضع لمقتضيات الفصل السابع من الميثاق. ولتحقيق هذه الغاية وُضِعتْ تشكيلةُ ما يسمّى «نظامَ الأمن الجماعيّ» الذي عرّفه فقيهُ العلاقات الدوليّة الأميركيّ هانز مورجنتاو في كتابه **السياسة بين الأمم: الصراع من أجل القوّة والسلام** بأنّه الكل للواحد والواحد للكلّ. ويبدو أنّ النظام الذي قامت عليه الأمم المتحدة يَرْتكز أساسًا على قيام أمن جماعيّ في مواجهة دول العدوان. وقد ظلّت كلمة «العدوان» غامضة في أدبيّات الأمم المتحدة حتى سنة ١٩٧٤، حين صدر قرار شهير عن الجمعيّة العامّة يُعرّف العدوان بأنّه تلك الاعتداءات المسلّحة التي توجّه ضدّ الاستقلال السياسيّ أو الوحدة الترابيّة أو السلامة الإقليميّة لدولةٍ ذاتِ سيادة وعضو في المنتظم الأمميّ. فهل قامت الدولُ الثلاثُ الموصوفةُ بالشرّ بأيّ عمل من العدوان، سواء ضدّ أميركا وأمنها القوميّ أو ضدّ الأمن الجماعيّ العالميّ؟

بناءً على بداهة الإجابة نستطيع القول إنّ الولايات المتحدة، في موقفها الأخير من الدول الثلاث، لا تتوفّر على أيّة حجّة قاطعة على تورُّطها في أعمال عدوانيّة أو حتى تحرُّشات عدوانيّة. ولم نعلم بأيّ دولة تسعى للقيام بعمل عدوانيّ أو لها نيّةٌ توسعيّةٌ توظّف

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني
حول «محور الشر»

لتحقيقها ما تختزنه من أسلحة الدمار الشامل. فكلّ ما تحتجّ به أميركا ضدّ هذه الدول أنّها تتوفّر على كميّات هائلة من أسلحة الدمار الشامل، وأنّها قد تعمد إلى توظيفها في حرب حقيقيّة مستقبلاً. ولا نعلم أنّ هناك تكييفًا لسياسة النوايا في تدبير العلاقات الدوليّة داخل المنظومة الدوليّة. وإذا كنّا سنحاكِمُ النوايا ونضعها آليّةً من آليّات صناعة القرار الدوليّ، فلا نَفْهم كيف لا ترى أميركا أنّ امتلاك إسرائيل للأسلحة النوويّة ولكافّة أسلحة الدمار الشامل يشكّل مصدرَ تهديد لتوازن القوى الإقليميّة في منطقة الشرق الأوسط، ومنبعَ الشرّ فيها!

تحتكم طبيعةُ العلاقات الدوليّة في الغالب إلى الخلفيّة التاريخيّة كناظم أساسي لسيرورتها. ألا يمكن أن نَرْبط إدراج دول، كالعراق وإيران وكوريا الشماليّة، ضمن دائرة الشرّ الدوليّ بهذه الخلفيّة التاريخيّة وهذا الإرث العالق بذاكرة أميركا؟ ولنبدأْ بإيران.

تلعب المسألة التاريخيّة دورًا أساسيّاً في هذا المنظور. فقد كانت الولاياتُ المتحدة الأميركيّة تَعْتبر شاهَ إيران الدركيَّ المتفوّق في منطقة الخليج والشرق الأوسط، والقادرَ على الدفاع الدائم عن المصالح الحيويّة الأميركيّة. وكان الشاهُ نفسُه لا يتبرّأ من هذه الصفة، خاصّةً وأنّ إيران كانت تتمتّع بالدعم اللوجيستيّ والأسلحة الأميركيّة. بل إنّ الشركات الأميركيّة الكبرى كانت ترتبط بعلاقات وطيدة مع «الشركة الإيرانيّة للبترول» التي كانت تُعتبر آنذاك من أولى الشركات المتعدّية الجنسيّة في العالم الثالث. ومع تراجع شعبيّة نظام الشاه وتزايد المظاهرات الشعبيّة ضدّه، وأمام تفاقم قوّة آية اللّه الخميني، مالت أميركا تدريجيّاً إلى نزع ثقتها عن الشاه وإلى استرضاء بعض جنرالات الجيش قَصْدَ تمكينهم من الاستيلاء على السلطة. لكنْ عندما فشلتْ أميركا في تنصيب العسكريّين راحت تبحث عن إمكانيّة لخطب ودّ الخميني. غير أنّ النقطة المفصليّة في هذه العلاقة، والتي قبرتْ كلَّ محلولة للتقارب، هي عمليّةُ احتجاز الرهائن الأميركيّين في السفارة الأميركيّة في طهران. وبذلك فقدتْ أميركا طرفًا أساسيّاً من المعادلة في المنطقة كان يتولّى أمرَ السهر على مصالحها وتنفيذ مطامحها. وهذا الفقدان ترتّبتْ عليه حالةُ فراغ في المنطقة، حاولتْ أميركا ملأَه بالاعتماد على السعوديّة وبعضِ دول الخليج. لكنْ بعد أحداث المسجد الحرام لم تعد أميركا تضع ثقتَها في حليف إقليميّ آخر في المنطقة سوى إسرائيل، لدرجةِ أنّ وزير الدفاع الأميركيّ السابق السيد براون قال بوضوح: «إنّ إسرائيل تمثّل في هذه المنطقة من العالم حاملةَ الطائرات الأميركيّة التي لن تَعْرف الغرقَ.» وقد وقّعتْ إسرائيلُ منذ أوائل الثمانينيّات مع الولايات المتحدة معاهدةَ التحالف الإستراتيجيّ، بحيث صارت بموجبها الحاميَ الفعليَّ والرئيسيَّ للمصالح الأميركيّة في هذه المنطقة.

ولمّا كانت إيران تتقوّى وتتطوّر إلى قوّة إقليميّة بتوفُّرها على صواريخَ بعيدةِ المدى، وتجتهد من أجل تطوير قنبلة ذريّة إسلاميّة، وتتوفّر على أسلحة متفوّقة بالنسبة إلى جيرانها الإقليميّين، وتتبنّى نظامًا ديموقراطيّاً يختلف في محتواه ومبناه عن الطريقة الغربيّة، فإنّ ذلك كلَّه يمثّل تحدّيًا للإدارة الأميركيّة التي لا تَرْغب في وجود قوّة إقليميّة في الشرق الأوسط خارجةٍ عن طوقها. كما أنّ أميركا لن تنسى تاريخيّاً أنّها فقدتْ في إيران حليفًا إستراتيجيّاً وقوّةً دركيّةً حاسمة في الحفاظ على التوازنات الإقليميّة داخل المنطقة.

شكّل العراق دومًا حالة خاصة في السياسة الدوليّة للإدارة الأميركيّة، ومبعثَ قلقٍ دائمٍ لها. فما إنْ يصير حليفًا ظرفيّاً لأميركا حتى تطفو على السطح متغيّراتٌ دوليّةٌ ترمي بهذه العلاقة إلى ضفّة التوتر والعداء. فكلُّنا يتذكّر قيام حلف بغداد في مطلع ١٩٥٣، وكيف مثّل تحالفًا إستراتيجيّاً في مواجهة المدّ القوميّ. لكنْ ما لبث هذا التحالفُ أن تبدّد بقيام ثورة ١٩٥٨ ومقتل الملك فيصل. كما نتذكّر جميعًا التحالف الأميركيّ ـ العراقيّ إبّان حرب

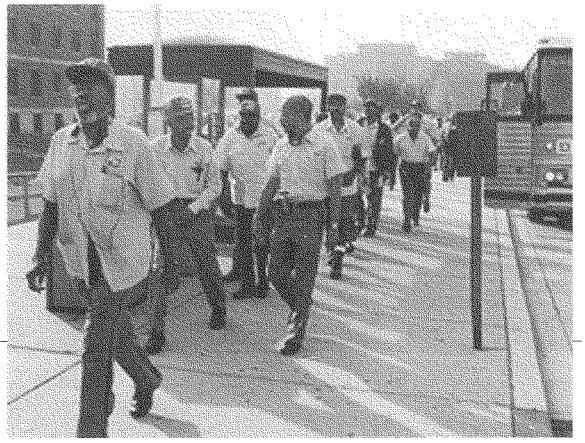

ادّعت أميركا أنّ العراق يمتلك «الجمرة الخبيثة» وأنّه طوّرها منذ السبعينيّات

الخليج الأولى، والذي ستتفكّك أوصالُه بعد نهاية الحرب وخروج العراق منها قوّةً عسكريّةً جديدةً في المنطقة. ويسجّل تاريخُ العلاقات الدوليّة بين العراق وأميركا أنّ العراق هو الدولة العربيّة الوحيدة التي ظلّت ملتزمةً قرارَ قطع العلاقات الديبلوماسيّة مع أميركا بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فهل يمكن أن تكون لهذه العوامل التاريخيّة دورٌ في إدراج العراق ضمن محور الشرّ؟

حالة العراق ضمن دول محور الشرّ استثنائيّة. فبالإضافة إلى تحكّم العناصر التاريخيّة القديمة والحديثة فيها، فإنّ للحسابات الشخصيّة دورًا فاعلاً في توجيه هذه العلاقة. وفي هذا الإطار يمكننا أن نشير إلى درجة التوتّر في العلاقة القائمة بين الرئيس بوش الأب والرئيس العراقيّ، وكان السببَ المباشرَ فيها حربُ تحرير الكويت. لكنّ هناك أسبابًا غير مباشرة تؤطّر هذه العلاقة وتفاقم حدّةَ العداء والتوتّر فيها. ومن هذه الأسباب اتّهامُ الرئيس العراقيّ مباشرةً بتدبير محاولة اغتيال بوش الأب أثناء زيارته للكويت بعد اعتزاله السياسةَ. ومنها كذلك أوامرُ الرئيس العراقيّ بوضع فسيفساء تَحْمل صورةَ الرئيس بوش على مدخل فندق الرشيد الذي يُستقبلُ فيه عادةً الرؤساءُ والملوكُ وضيوفُ الدولة من كبار الشخصيّات، وهو ما يعني أنّ جميع هؤلاء ملزَمون أن يطأوا بأرجلهم هذه الصورةَ عند دخولهم بهوَ الفندق. وفي غير مرّة نقلت المحطّةُ الأميركيّةُ C.N.N. هذه الصورةَ المعبّرةَ لتصوّر للأميركيّين درجةَ العداء التي يكنّها صدّام حسين شخصيّاً للرئيس الأميركيّ السابق وللشعب الأميركيّ. وقد عشنا جميعًا ردود الأفعال التي أعقبتْ أحداثَ ١١ أيلول، وسجّلنا أنّ الدولة الوحيدة التي لم تدِنْ أعمالَ الهجوم ولم تتوجّه بكلمات عاطفيّة ومؤثّرة إلى أميركا كانت العراق: حتى إنّ نائب الرئيس العراقيّ قال في تصريح له بعد هجمات ١١ أيلول: «إنّنا لن نتأثّر لما وقع في أميركا: فهي تجني اليومَ نتائجَ سياستها. بل نحن نتوجّه فعلاً بالعزاء إلى الشعب الأميركيّ. ولا عزاء لنا نقدّمه للإدارة الأميركيّة.»

منذ ذلك الوقت وأميركا تَبْحث بجدّ عن مبرّرٍ معقولٍ يمكّنها من إعادة ضرب العراق، حتى إنّه عندما ثارت ضجّةُ رسائل «الجمْرة الخبيثة» أشارت الإدارة الأميركيّة بإصبع الاتّهام إلى العراق مدّعيةً أنّه كان يمتلك تلك الجمرةَ وقد طوّرها منذ السبعينيّات. كما اتّهمتْ بعضَ رجالات مخابراته في ألمانيا بتورُّطهم في علاقة مع محمد عطا، المتّهم بالاشتراك في تفجير الطائرات الانتحاريّة في ١١ أيلول. ونَعْتقدُ أنّه لم يبقَ للولايات المتحدة اليوم إلاّ التمسُّكُ، مرّةً أخرى، بمقولة إنّ العراق لم يَحْترم التزاماته الدوليّة بخصوص وجود فرق التفتيش الدوليّة هناك، وإنّه ما لم يَحْترم تلك الالتزاماتِ فإنّ أميركا ستضطرّ إلى توجيه ضربة عسكريّة إليه.

إلى جانب هذه المعطيات لا بدّ للمحلّل أن يَسْتحضر الخلفيةَ التاريخيّةَ التي أشرتم إليها. فهذه العلاقات اتّسمت في أغلب مراحلها بالتوتّر، والسببُ يعود إلى شكل النظام القائم في العراق ممثّلاً في حزب البعث الذي يُعتبر رائدًا للحركة القوميّة العربيّة وللاتّجاه الراديكاليّ في النظام السياسيّ العربيّ. وهذا ما يفسّر أنّ أكثر الدول العربيّة تصلُّبًا في العلاقة بأميركا وبالمجموعة الغربيّة هما العراق وسوريا، باعتبار إيديولوجيّة الفكر البعثيّ.

ننتقل الآن إلى توصيف العلاقة التاريخيّة بين أميركا وكوريا الشماليّة متسائلين: هل ماتزال كوريا الشماليّة تهدّد مصالحَ أميركا حتى بعد نهاية الحرب الباردة؟ ولماذا يتمّ إدراجُها ضمن محور الشرّ في وقتٍ تَعْرف فيه العلاقةُ بين الكوريتيْن تطوُّراتٍ هامّةً؟

في أواخر الأربعينيّات اندلعت الحربُ الكوريّة، وبلغتْ في حدود عام ١٩٥٠ تطوُّرًا أدّى إلى المطالبة بتدخُّل الأمم المتحدة، باعتبار أنّ مجلس الأمن هو وحده الذي يتوفّر على صلاحيّات واسعة في مجال الأمن الجماعيّ. لكنْ عندما طلب المندوبُ الأميركيُّ في الأمم المتحدة من مجلس الأمن اتّخاذَ قرار أمميٍّ بالتدخُّل العسكريّ في

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشر»

المنطقة، انسحب الاتّحادُ السوفياتيُّ من مجلس الأمن ثم أعْلن اعتراضَه على ذلك التدخُّل، الأمر الذي دفع أميركا إلى نقل آليّة اتّخاذ القرار من مجلس الأمن إلى الجمعيَّة العامّة للأمم المتحدة عبر قرار «الاتّحاد من أجل السلام،» وبموجبه أقرّت الجمعيَّةُ العامَّةُ إيفادَ قوات إلى كوريا. واستطاعت أميركا بهذه الورقة أن تقاتل بقوات أميركيَّة ضدّ كوريا الشماليَّة تحت علم الأمم المتحدة، وهي سابقةٌ مثيرةٌ في العلاقات الدوليَّة. ونتيجةً للحرب الباردة وللتطوُّرات التي عرفتها المنطقة، حافظتْ أميركا على الوضع القائم فقط. لكنَّها لم تنسَ أنَّ كوريا الشماليَّة عدوٌّ قديم، ويقوم بتطوير الأسلحة الكيماويَّة والبيولوجيَّة. بل إنَّ أميركا تَعْتبر النظامَ الكوريَّ الشماليّ نظامًا يجوِّع مواطنيه من أجل امتلاك أكثر الأسلحة تطوُّرًا وفتكًا، وأنَّه يُسخِّر هذه الأسلحة لمجموعات وتنظيمات «إرهابيَّة» ولدول تسمّيها أميركا «دولاً غيرَ مسؤولة.»

لهذه الأسباب أدرجتْ أميركا كوريا الشماليَّةَ في «محور الشرّ.» ولكنّ ثمّة أسبابًا غيرَ مباشرة، أو غيرَ معلنة، فرضتْها التطوُّراتُ الدوليَّةُ في المنطقة، وتتمثَّل في تقارب الكوريتيْن كما سبق أنْ ذكرنا. وبالتأكيد فليس من مصلحة أميركا اندماج كوريّ لأنَّ من شأنه أن يُشجِّع بوادرَ سياسة الاندماج الاقليميّ في هذا الجزء الآسيويّ الحيويّ، وهو ما يهدِّد المصالحَ الإستراتيجيَّة الأميركيَّة.

أيُّ معنى تقدِّمه أميركا لمفهوم الأمن الجماعيّ راهنًا؟ وإذا كان هذا المفهومُ يقوم على ردع العدوان الفعليّ أو المحتمل، فهل تشكّل دولُ «محور الشرّ» انتهاكًا للأمن الجماعيّ، وعدوانًا على طرف معيّن ـ وليكن الولاياتِ المتحدةَ بالذات؟

يمكننا القول إنَّ الولايات المتحدة الأميركيَّة منذ بداية التسعينيَّات أخلَّتْ بمفهوم الأمن الجماعيّ الذي بُني على أساسه هذا النظامُ في إطار مجلس الأمن والأمم المتحدة ـ وأعْني بذلك مقتضيات الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة. ففي تلك الفترة اندلعتْ حربُ الخليج وتمّ بعدها تحريرُ الكويت، فألقى بوش الأب بعيْد ذلك خطابَه الشهيرَ الذي أشار فيه إلى أنَّ المجتمع الدوليّ يَنْبغي أن يتجاوز المخاطر التي تؤسِّسُ لها حقوقُ الغاب، وأنَّ علينا أن نُخضع علاقاتنا «لنظام عالميّ جديد.» غير أنَّ ذلك النداء لم يكن يبشِّر بنظام عالميّ جديد، بقدرِ ما كان يبشِّر ببزوغ عهد الأحاديَّة القطبيَّة وتراجُع توازن القوى القائمة على الثنائيَّة.

عندما نقول نظام الأمن الجماعيّ، فإنَّنا نَعْني به مشاركةَ جميع الأطراف فيه. إلاَّ أنَّ الولايات المتحدة الأميركيَّة أضحتْ منذ عام ١٩٩١ تمارس سلوكها بشكل منفرد في نظام العلاقات الدوليَّة. فعندما انعقد مجلسُ الأمن في أوّل قمّة له في ماي ١٩٩١، وحضره بوش الأب إلى جانب العديد من قادة الدول، صَدَرَ بيانٌ ختاميٌّ يحمل دلالات واعدة بخصوص ضرورة إعطاء الأمم المتحدة دورًا أساسيًا في تسوية المنازعات الدوليَّة بالطرق السلميَّة المتاحة. لكنْ عندما انتقلنا إلى مستوى الممارسات الفعليَّة لاحظنا أنَّ الولايات المتحدة تسير في اتّجاه آخر: فهي قد عمدتْ، منذ البداية، إلى إخراج كلّ القضايا الحيويَّة من إطار الأمم المتحدة إلى إطار المؤتمرات الدوليَّة أو اللقاءات الثنائيَّة. ولا أدلّ على ذلك من مؤتمر مدريد: إضافةً إلى القضايا التي تهمّ البوسنة والهرسك والصومال، والتي تمّ الشروعُ في تسويتها عن طريق مسطرات خصوصيَّة فرضتْها الإدارةُ الأميركيَّة. فكان أن أُفرغت الأممُ المتحدةُ من محتواها. أكثر من ذلك أصبحنا نلاحظ أنَّ مجلس الأمن قد أصبح مجرَّد مطيّة لخدمة الأهداف الاستراتيجيَّة للولايات المتحدة كلّما دعت الحاجةُ إلى ذلك. بل إنَّ قيمة المساهمات الماليَّة الأميركيَّة في ميزانيّة الأمم المتحدة قد تتوقّف الإدارةُ الأميركيَّةُ عن دفعها إلاَّ عندما تفكّر في استعمال الأمم المتحدة لأغراضها الخاصّة. ونتيجةً لهذه المناورات الأميركيَّة، فإنَّ الحديث اليوم عن نظام الأمن الجماعيّ بمعناه الذي وُضع في «الميثاق» قد أصبح متجاوَزًا. بل يمكننا أن نعود بالنقاش إلى نقطة البدء حين صيغ ميثاقُ الأمم

انضباط العراق في إطار القانون الدوليّ ينزع البساط من تحت أقدام أميركا

المتحدة بعد ظروف الحرب العالميّة. فمن المعلوم أنّ هذا الميثاق جاء في ظلّ ظرفيّة تاريخيّة ارتبطتْ بانهزام دول المحور وانتصار الحلفاء. وإذا كانت الحربُ العالميّة الأولى قد شهدتْ توقيعَ معاهدة فرساي التي تضمّنتْ في الوقت نفسه أهدافَ عصبة الأمم، فإنّ نهاية الحرب العالميّة الثانية لم تشهدْ توقيعَ معاهدةٍ للصلح، وإنّما تمّ التسليمُ بدون قيد ولا شرط من طرف القوات النازيّة والفاشيّة. لكنّ وثيقة الصلح الأساسيّة التي وُقّعتْ كانت ميثاقَ سان فرانسيسكو. ومن غرائب الأمور أنّ الموقّعين على هذه الوثيقة ليسوا المنهزمين في الحرب، وإنّما هم كلُّ أعضاء المجموعة الدوليّة بدون استثناء. بل صار التوقيع على الوثيقة شرطًا للقبول بعضويّة الأمم المتحدة. هكذا نستطيع أن نَفْهم أنّ نظام الأمن الجماعيّ هو نظامُ هيمنة البلدان المتفوّقة. وهذه آفة يعيشها النظامُ الدوليُّ، وتبقى إلى اليوم عائقًا جديّاً أمام كل أمل في تحقيق الأمن الجماعيّ.

لكنْ رغم مؤاخذاتنا على ميثاق الأمم المتحدة وعلى مفهوم الأمن الجماعيّ، فإنّنا سنَستشهد به لتحديد ماهيّة العدوان. فوفقًا لضوابط الأمم المتحدة التي صيغتْ بشكل واضح ضمن الميثاق، ولاسيّما مقتضياتُ الفصل السابع، بالإضافة إلى التعريف الذي قدّمته الأممُ المتحدةُ من خلال الجمعيّة العامّة استنادًا إلى قرارها الشهير لسنة ١٩٧٤ بخصوص تعريف العدْوان، فإنّ الوضعيّة الحاليّة التي تُوجد فيها الدولُ الثلاث المذكورة لا تشكّل تهديدًا لنظام الأمن الجماعيّ، وليست لها نيّةٌ لممارسة عمل من أعمال العدوان قد يبرّر تدخُّل أيّ قوّةٍ مسلّحة في إطار سيادتها الإقليميّة. وأودّ الإشارة هنا إلى أنّ أميركا عندما وَجّهتْ إنذارها إلى هذه الدول لم توجّهه باسم المنظّمة العالميّة أو باسم المجتمع الدوليّ، وإنّما وجّهته باسم الإدارة الأميركيّة؛ وهذا في حدّ ذاته يشكّل خرقًا لمقتضيات الميثاق: ذلك أنّه لا يحقّ للدول الأخرى أن تتدخّل إلاّ في إطار المادة ٥١ من الميثاق التي تنصّ على أنّه ليس هناك ما يَمْنع دولةً بشكل منفرد أو جماعيّ من أن تمارس حقّها الطبيعيّ والمشروعَ في الدفاع عن النفس إذا ما تعرّضتْ لاعتداء من طرف قوات مسلّحة. لذلك تظلّ أميركا واهمةً إنْ هي فكّرتْ في استعمال القوّة ضدّ الدول الثلاث استنادًا إلى نظام الأمن الجماعيّ. ذلك أنّ المادة ٥١ صريحةٌ ولا تحتاج إلى تقديرات تأويليّة جديدة. كما أنّ حدود الدفاع الشرعيّ عن النفس أو عن المصالح الحيويّة القوميّة لا يُمْكن أن تطبّق إلاّ إذا تعرّضتْ دولةٌ ما فعليّاً للاعتداء من قوّة مسلّحة ـ وهذا ما لم يحدث في العلاقات الأميركيّة مع الدول الثلاث المصنّفة في إطار «محور الشرّ.» وإذا كان قرارُ الجمعيّة العامّة للأمم المتحدة يعطي تفسيرًا واضحًا لمفهوم العدوان، كأن تُمسّ السلامةُ الإقليميّةُ أو الوحدةُ الترابيّةُ أو سيادةُ دولةٍ عضوٍ في هيئة الأمم المتحدة، فكيف يُمْكن أميركا أن تكيّف القانونَ الدوليَّ لصالح نازلتها الجديدة؟ وحتى إذا اعتبرنا أنّ من واجب نظام الأمن الجماعيّ أن يتحرّك في مثل هذه الظروف، فإنّ حركيّته ستتحقّق انطلاقًا من قرار يستصدره مجلسُ الأمن واعتمادًا على قوّات دوليّة تقوم بمهامّها تحت عَلَمِ الأمم المتحدة.

بخصوص طبيعة «العدوان» الذي يَصْدر عن دول «محور الشرّ» من خلال التكييف الأميركيّ فنحن لا نَمْلك تفاصيلَ مهمّةً عن الأرضيّة التي اعتمدتها أميركا في اتّخاذ هذا القرار. لكنّنا نستطيع أن نستأنس بتصريحات الرئيس الأميركيّ ووزير خارجيّته ومستشارة الأمن القوميّ. فمن خلال هذه التصريحات نَسْتنتج أنّ الولايات المتحدة تَعْتبر هذه الدولَ الثلاثَ مهدِّدةً لمصلحتها القوميّة والحيويّة بسبب تطويرها لأسلحة الدمار الشامل، وتخزينها، واستعدادها لاستعمالها في حرب فعليّة، أو لتمكين بعض الجهات «الإرهابيّة» من توظيفها (كما جرى مثلاً في قضيّة سفينة الأسلحة التي زعمتْ إسرائيل أنّ إيران هرّبتْها إلى فلسطين). وتبقى هذه التصوُّرات مجرّد افتراضات تَفْتقر إلى الحجّة الماديّة على تحقُّقها. فبالنسبة إلى العراق، مثلاً، تتمسّك أميركا برفض هذا البلد لعودة المفتّشين الدوليّين وتَعْتبر رفضَه هذا قرينةً حاسمةً على امتلاكه أسلحةَ الدمار الشامل ـ وهذه قرينة، كما ترون، لا تستند إلى أيّ أساس.

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشرّ»

إطلاق الولايات المتحدة لمفهوم «الشرّ» بإمكانه أن يعجّل في إقامة علاقة تعاقديّة تحافظ بها دولُ «محور الشرّ» على أمنها واستقلالها في مواجهة دول الحلفاء إذا ما نسقتْ هذه مع الولايات المتحدة. فما هو رأيكم؟

العلاقات التعاقديّة التي يُمْكن أن تُبْرمها هذه الدولُ ترتبط أولاً بتحقيق نوع من الانضباط في إطار القانون الدوليّ والشرعيّة الدوليّة. ونَعْتقد أنّ العراق سائر في هذا الاتّجاه؛ فقد لاحظنا كيف أنّ وزير الخارجيّة العراقيّ عاد إلى قيادة المفاوضات مع الأمين العام للأمم المتحدة ـ وهي مفاوضات أجمع الكثيرُ من الملاحظين والمحلّلين على جديّتها ونجاحها. وإذا ما تحققتْ مثلُ هذه الافتراضات، فإنّ ذلك سيكون بمثابة نزع البساط من تحت أقدام الولايات المتحدة الأميركيّة، لأنّها لن تجد آنذاك أيّة ذريعة تتمسّك بها لقيادة حملة ضدّ العراق.

أمّا بخصوص الدولتين الأُخريين، فلا نتصوّر أنّ أميركا ستغامر بقيادة حملة عسكريّة ضدّهما. فتجربتها مع إيران أثناء محاولة إنقاذ رهائن السفارة الأميركيّة في طهران كانت فاشلة. وأمّا بخصوص كوريا الشماليّة، فلا نتصوّر أنّ القوى الإقليميّة في المنطقة، وعلى رأسها الصين، ستظلّ مكتوفةَ الأيدي إذا ما تحرّكت الولاياتُ المتحدةُ في اتّجاه استعمال القوّة ضدّ كوريا الشماليّة. وتأسيسًا على كل ذلك نرى أنّ ما صرّح به الرئيسُ الأميركيُّ يدخل في إطار حرب الدعاية التي تحاول أميركا، من خلالها، أن تُظْهر للعالم الخارجيّ أنّها قادرة على الوصول إلى أعدائها في أيّ مكان بعد إحساسها بالنجاح الباهر الذي حقّقته في أفغانستان.

أمّا بخصوص العلاقة التعاقديّة المحتملة بين دول محور الشرّ، فشخصيّاً أَسْتَبْعد مثلَ هذه العلاقة إنْ نحن أدرجناها في الإطارات التاريخيّة والإيديولوجيّة لكلّ دولةٍ على حدة. فلا يمكن تخيّلُ علاقة تعاقديّة استراتيجيّة بين إيران الإسلاميّة المتشدّدة وكوريا الشماليّة الشيوعيّة المتشدّدة. ويَصْعب جداً أن تعود العلاقاتُ بين العراق وإيران إلى وضعها الطبيعيّ، خاصةً وأنّ هناك الآلافَ من الأسرى الذين مايزالون محتجزين لدى الدولتين، وهناك جروح غائرة في أجسادِ كلّ منهما، وسيكون من الصعب تصوُّر تحالفٍ حقيقيّ بينهما. لكنّ الظروف الحالية التي وضعتْ هذه الدولَ في منظومة واحدة تستطيع أن تَفْرض تحالفاتٍ ظرفيّةً لتحقيق بعض المكتسبات المحدودة.

من القواعد الأساسيّة لنظام العولمة أنّ القوّة المهيمنة عالميّاً تهدف إلى منع ظهور أيّة قوّة هيمنة إقليميّة. فهل تملك دولُ «محور الشرّ» مقوّمات قوى الهيمنة الإقليميّة؟

يجب أن نَعترف، بدايةً، أنّ ما أُطلق عليه «محورُ الشرّ» هو دولٌ تتمتّع كلٌّ منها بسيادتها في إقليمها وتتوفّر على مقوّمات هذه السيادة ـ بما فيها القوّة العسكريّة. ولكنْ ليس من هذه العناصر ما يؤهّلها لاحتلال مركز القوّة المهيمِنة أو المتفوّقة إقليميّاً لخلق نظام إقليميّ حقيقيّ في منطقة ما، خاصةً أنّ هذه العناصر الإقليميّة توجد مطوّقةً إقليميّاً إمّا بقوّةٍ متحالفةٍ مع الولايات المتحدة وإمّا من خلال حضور أميركا حضورًا مباشرًا. فإذا أخذنا وضعيّة كوريا الشماليّة فسنلاحظ أنّ الكفّة هي لصالح كوريا الجنوبيّة. وبالنسبة إلى العراق، فبعد نهاية حرب الخليج أصبح التوازنُ يتحقّق لمصلحة المملكة السعوديّة وباقي بلدان الخليج العربيّ. أمّا بالنسبة إلى إيران، فأميركا تَعْتقد أنّ إقرار التوازن معها لا يَقْتصر فقط على دول مثل تركيا والباكستان، وإنّما تعتبر أنّ الأمر يَرْتبط بحقوق تهمّ روسيا وبعضَ الدول الأخرى في هذه المنطقة من العالم. لذلك، فإنّ هذه الدول الثلاث لا يُمْكنها أن تشكّل، في المرحلة الراهنة، قوّةً إقليميّةً متفوّقةً يمكنها أن تصارع نظامَ العولمة بشكل مفتوح، ولاسيّما إذا فهمنا نظامَ العولمة في مضمونه الشموليّ، إذ لا يَنْبغي أنْ نَقْصره على البعد العسكريّ والإستراتيجيّ فقط لأنّ مفهوم العولمة بالأساس هو مفهوم اقتصاديّ وانطلقتْ تصوُّراته الأولى مع مصطلح «وحدة الأسواق.» في مستوى آخر نؤكّد أنّه لا يكفي أن تَرْفع دولةٌ ما شعارَ المعارضة

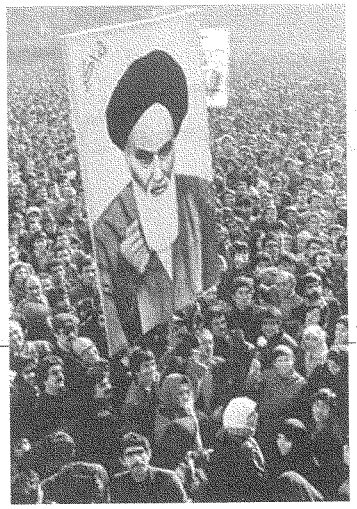

الخطر الوحيد الذي تَشْعر به أميركا، رغم أنّه لا يمثّل قوّة إقليميّة، هو القادم من إيران

لتَزْعم توفُّرها على سياسة خارجيّة مستقلّة، بل يَنْبغي أن تَمْلك إمكانيّات سياستها الخارجيّة قبل كلّ شيء، ثمّ تأتي الديبلوماسيّةُ لخدمة تلك الإمكانيّات وتوظيفها. وإذا أخذنا كل دولة بمفردها، وحاولنا فهمَ آليّة اتّخاذ القرار داخل مؤسّساتها، وتساءلنا عن مدى قدرة ذلك القرار على عبور الحدود الوطنيّة للتأثير في ما سواها، لأُصبنا بخيبة أمل، اللّهم باستثناء حالة واحدة هي حالة إيران. فالعراق مكبَّلُ اليدين، وما يَحْصل عليه من عائدات نفطية تُقتطع نسبةٌ كبيرةٌ منها لفائدة نظام التعويضات، والباقي يوظَّف تحت مراقبة دوليّة. فالعراق، إذن، لا يَمْتلك اليوم أيّة وسائل تأثير في إدارة القرار على الصعيد الدوليّ. وأمّا كوريا الشماليّة، فبالرُّغم من قوّتها العسكريّة المتفوّقة فإنّها قزم اقتصاديّ، ويعاني سُكّانُها المجاعةَ باستمرار، وتحصل على مساعدات غير مردودة من كوريا الجنوبيّة ومن العديد من الدول الأخرى. كما أنّ تأثيرها في السياسات الدوليّة تبقى جدّ محدودة. وتبعًا لذلك، فإنّ الخطر الوحيد الذي تشعر به أميركا، رغم أنّه لا يمثّل قوّةً إقليميّة، إنّما هو ذاك القادمُ من إيران. فهذه الدولة تقود مفهومَ الثورة الإسلاميّة التي تبشّر بنظام يُمَكّن من تحقيق ديموقراطيّة حقيقيّة على الأرض، ويمكنها أن تصدّر نظامها إلى مناطق أخرى من العالم، وبخاصة إلى تلك التي تَنْتمي إلى العالم الإسلاميّ.

إنّ التفسير القريب إلى المنطق لعلاقات أميركا بهاته الدول الثلاث يكمن في إحساس أميركا بأنّها تتربّع على عرش الأحادية القطبيّة دون منازع، فلا يُعْقل أن يتمكّن «لاعبون إقليميُّون» من خلخلة التوازن الذي تُشْرف عليه! ونعتقد أنّ أحداث ١١ أيلول ليست مجرّد تهديد لهذا التوازن ولهذه الهيبة العالميّة، بل هي ضربٌ لمصالح أميركا في عقر دارها. ومن ثمّ، فإنّ الولايات المتحدة جادّة اليوم في التنقيب عن أيّ مصدر مقلقٍ لوضعها الداخليّ وأمنها الإقليميّ ومصالحها الحيويّة في أيّ منطقة في العالم من أجل إقصائه والقضاء عليه.

ولكنْ مَن الذين يحقّ له أن يقدّم تعريفًا لمفهوم «الشر الدوليّ»؟

لا نجد مكانًا لكلمتي «الشرّ» و«الخير» في القانون الدوليّ. وكما نعلم فإنّ القانون الدوليّ يرتبط تحديدُه أساسًا بالشرعيّة الدوليّة. فإذا كانت إحدى الدول تشكّل تهديدًا للسلامة الإقليميّة أو للاستقلال السياسيّ أو للوحدة الترابيّة لدولة أخرى، فإنّ هذه الدولة تُعتبر ممارسةً لعمل من أعمال العدوان، ويَنْبغي على المجتمع الدوليّ أن يتصدّى لها من خلال نظام «الأمن الجماعيّ» المعمول به الأمم المتحدة. ولكن الحقّ أنّنا نعيش ظاهرةَ تهميش دور الأمم المتحدة كمنظّمة عالميّة: فالقرارات الحقيقيّة التي تهمّ المجتمع الدوليّ لم تعد تتمّ صياغتُها داخل مجلس الأمن أو الجمعيّة العامّة، وإنّما تقرَّر من قبل الإدارة الأميركيّة وتنفَّذ من طرفها وبمشاركة حلفائها. ونعتقد أنّه لا مجال لتجاوز هذا الوضع الخطير إلاّ بتعديل ميثاق الأمم المتحدة وقبولِ أعضاء آخرين دائمي العضوية في المنظّمة العالميّة، كمصر والهند ونيجيريا والبرازيل.

إذا كانت أميركا تستند في ادّعاءاتها ضدّ «محور الشر» بامتلاك الدول الثلاث أسلحةَ الدمار الشامل وبتهديدها للأمن الجماعيّ، فهل يوجد قانون دوليّ مجزّأ إلى وضعيتين: وضعيّة تحمي الدول المالكة لهذه الأسلحة، ووضعيّة مقابلة تحرّم دولاً أخرى من امتلاكها؟

نَعْلم جميعًا أنّ أميركا قبلتْ مكرهةً أن يَحْدث ما يسمّى بالنادي النوويّ. فقد ظلّت تحتكر السلاحَ النوويّ مدّة طويلة بعد نهاية الحرب العالميّة الثانية، إلى أن تجاوز ذلك الاحتكارَ كلٌّ من الاتّحاد السوفياتيّ والصين الشعبيّة، لتتوالى لائحةُ الدولة المالكة للسلاح النوويّ كفرنسا والهند وإسرائيل. وكان الرئيس كنيدي، منذ أوائل الستينيّات، يحذّر العالم من مغبّة أن يقع السلاح النوويّ في يدِ ما سمّاه «الدولَ اللامسؤولة.» وقد أثير الكثيرُ من النقاشات حول ما يقع في روسيا وأوكرانيا وحول تفكيك المركّبات النوويّة. ونعتقد أنّ

حوار مع محمد تاج الدين الحسيني حول «محور الشرّ»

تقسيم العالم إلى دول من حقّها أن تمتلك السلاح النوويّ، وأخرى تُحْرم هذا الحقّ، يبقى فعلاً غيرَ منصِف على الإطلاق. فهناك معاهدة للحدّ من انتشار الأسلحة النوويّة تَرْفض أميركا التوقيعَ عليها، في الوقت الذي تناصب فيه العداءَ دولاً أخرى تسير في الاتّجاه ذاته كما فعلتْ منذ بضع سنوات مع الهند والباكستان. وهي ترحّب بامتلاك إسرائيل للأسلحة النوويّة وأسلحة الدمار الشامل، ولا تَقْبل أن تملك الدولُ العربيّةُ بعضَ الأسلحة الكيماويّة أو النوويّة.

أخيرًا، أيّ مستقبل ترونه للعلاقة بين أميركا ودول محور الشرّ؟

عندما انتهت أحداثُ ١١ أيلول راحت أميركا تحصي خسائرَها وتحصي في مقابل ذلك عددَ أعدائها. فكانت أن خرجتْ من الإدارة الأميركيّة عدّةُ لوائح تتضمّن الكثيرَ من الدول «المارقة.» والظاهر أنّ هذه اللائحة لم تحدَّدْ بكيفيّةٍ دقيقةٍ منذ البداية، خاصّةً عندما قال الرئيس الأميركيّ: «مَنْ ليس معنا في حرب مواجهة الإرهاب فهو ضدّنا بكل تأكيد.» فبوش لم يكُنْ يعني يومها العراقَ وإيرانَ وكوريا الشماليّةَ وحدها، وإنّما العديدَ من الدول الأخرى. ولاحظنا في اللائحة الأوليّة، التي سرّبتها الولاياتُ المتحدة، الإشارةَ إلى أسماء دول متعدّدة منها ليبيا وسوريا. ويظهر الآن واضحًا أنّ أميركا، وهي تضع اللائحةَ الأخيرة لكلٍّ من كوريا الشماليّة والعراق وإيران، تسعى إلى وضع تصنيف تدريجيّ لتصفية حساباتها. وقد أشار الرئيس الأميركيّ بوضوح إلى هذا الافتراض عندما ذَكَرَ أنّ عمليّة محاربة الإرهاب ستأخذ عشر سنوات، وأنّها ستنتقل من مواجهة الأعداء الأقربين إلى الأعداء الأكثر بعدًا. وقد لاحظنا خلال الفترة الأولى من السنة الحاليّة كيف أنّ بعض الدول باتت تُذْعن بوضوح شديدٍ للموقف الأميركيّ من خلال مطالبتها للقوات الأميركيّة بالتدخّل في أراضيها لمواجهة الإرهاب، كما حدث مع النظام اليمنيّ والنظام الفليبينّي. أمّا بالنسبة إلى باقي الدول الأخرى، بما فيها دول «محور الشرّ،» فهي تواجَه بسياسة الردع الأميركيّة. ففي حالة العراق فإنّ أميركا ستعتبر أنّ أهدافها قد تحقّقتْ بمجرّد عودة المفتّشين إلى العراق، حيث ستُشْعِر العالَمَ أنّها حققتْ نصرًا دون خسائر. وفي إيران قد يستفيد خاتمي من السير قدمًا في نزعته الاعتداليّة، وستشرح أميركا ذلك للعالم بأنّها إذعانُ إيران لضغوط أميركا وعودةٌ إلى جادّة الصواب. ولربّما تنشئ كوريا الشماليّة مع جارتها الجنوبيّة علاقاتٍ أكثر تطوُّرًا تسير في اتّجاه التسامح والاعتدال في المواقف، فتحسبه أميركا انتصارًا لسياستها الخارجيّة. لكنْ يبقى الأمرُ المهمُّ وهو أنّ الولايات المتحدة حين توجّه التهديد تظلّ تحافظ على صمامات أمان لحماية علاقتها وسياستها الخارجيّة من كل تدهور قد يُحسب سلبيّاً على مصالحها الحيويّة والاستراتيجيّة. وهكذا فإنّ السياسة الأميركيّة بهذا الخصوص شبيهة بتلك الكثبان الرمليّة المتحرّكة التي لا تَرْسم خطوطًا دقيقة لحركيّتها لكنّها تؤثّر بالتأكيد في الوضع الطبوغرافيّ والمناطق التي تشملها.

إنّنا نعيش اليوم منعطفًا حقيقيّاً في الحياة الإنسانيّة بدءًا بأحداث ١١ أيلول. إنّ شيئًا رهيبًا وقع في العلاقات الدوليّة، وفي توازن القوى الإقليميّ والشموليّ، وفي آلية اتّخاذ القرار بعد هذه الأحداث. لكنّ المهم هو أن تستطيع بلدانُنا أن تعي الدرس جيّدًا وأن تدرك أنّ الأوان قد آن لإقامة تحالفاتٍ حقيقيّةٍ تكون نواتُها اقتصاديّةً، من خلال مظاهر الاندماج الإقليميّ المبنيّة على الديموقراطيّة والتعدُّديّة واحترام حقوق الإنسان لبناء مجتمعٍ أفضل تتوفّر مقوّماتُه على الحصانة الكافية لمواجهة رياح التغيير.

الرباط

محمد تاج الدين الحسيني

أستاذ العلاقات الدوليّة في جامعة محمد الخامس ـ الرباط؛ نائب رئيس مركز حوار الحضارات؛ خبير لدى أكاديميّة المملكة المغربيّة. من مؤلّفاته: **الوجيز في القانون الدوليّ، حق التدخُّل في المجتمع الدوليّ، وسائل حفظ السلام.**